

محافظة ريف دمشق للقائمين على بلدية صحنايا: سوا المخابرات أو تحالون على القضاء

الوطن

وجه محافظ ريف دمشق علاء منير إبراهيم رئيس مجلس بلدية صحنايا ومدير المكتب الفني بإزالة جميع مخالفات البناء المنتشرة بشكل كبير والتي يتم بناؤها بطريقة غير نظامية وبمواصفات مخالفة لجميع المعايير خلال عشرة أيام وإلا فسيتم إحالتها على القضاء المختص حسب الرسوم ٤٠ الخاص بمخالفات البناء.

وفي جولة لإبراهيم في بلدي صحنايا وأشرقية صحنايا لتفقد الوضع الخدمي والمعيشي فيها، زار مركز الشهيد رأفت هناوي الصحي في الأشرقية واستمع من رئيس المركز إلى آليات العمل والخدمات الطبية التي يقدمها للمواطنين ووجه مديرية الصحة بتأمين الاحتياجات الطبية اللازمة، واستنكر المحافظ الواقع المزري للنظافة بجانب المستوصف والشوارع المحيطة به، ووجه المجلس البلدي برفع مستوى النظافة بكامل أحياء أشرقية صحنايا بأقصى سرعة، وتفقد المحافظ المركز الصحي في بلدة صحنايا واستمع إلى شكوى العاملين فيه من ارتفاع درجات الحرارة في المستوصف بسبب محاذاته للفرن الآلي ووجه المحافظ بتزويد المستوصف بمبردات، لتخفيف درجات الحرارة كما زار المخبز الآلي في صحنايا ولاحظ انحساراً شديداً على نافذة بيع الخبز ووجه بزيادة مخصصات الفرن من الطحين ورفع مستوى جودة الرغيف واستمع من المواطنين إلى ملاحظاتهم وشكواهم وطلبتهم ووجه رئيس مجلس البلدة بمعالجة شكوى المواطنين حسب الأنظمة المعمول بها.

بعد ذلك توجه المحافظ إلى طريق مطار دمشق الدولي وتفقد واقع إعادة تأهيل وترقيت وصيانة الطريق الواصل إلى مدينة المعارض ومتابعة أعمال مديرية الزراعة في تشجير طريق المطار بالنباتات الحراجية ونباتات الزينة استعداداً لافتتاح الدورة ٥٩ لمعرض دمشق الدولي.



شوند الغاب علف للحيوانات للعام الرابع!

حماة - محمد أحمد خبازي

للعام الرابع على التوالي، والشوند السكري في الغاب علف للثروة الحيوانية، لتراجع زراعة هذا المحصول الذي كان في يوم ما من أهم المحاصيل الإستراتيجية، وكان إنتاج الغاب يغطي حجماً كبيراً من الحاجة المحلية من السكر. وأكد معاون المدير العام للهيئة العامة لإدارة الغاب أوفى وسوف أن كمية الإنتاج المتوقع من المحصول هي ١٨ ألف طن فقط، وحتى اليوم تم توريد ٢٠٠٠ طن لشركة سكر سلح التي ستفرمه وتبيعه لفرع المؤسسة للأعلاف لتبيعه هي الأخرى لمربي الثروة الحيوانية.

وبين وسوف أنه تم تحديد سعر الطن الذي يسلمه الفلاحون به ٢ ألف ليرة، وهي تعرفه لا تغطي نفقات الإنتاج لأن أسعار هذه الزراعة يبقى طويلاً في الأرض، بالإضافة إلى تكاليف الإنتاج العالية، والظروف المناخية القاسية، كالصقيع الذي يودي بمساحات واسعة من زراعته ما يضطر الفلاح لإعادة زراعته مرة أخرى وربما أكثر من ٣ مرات خلال الدورة الإنتاجية الواحدة.

بدوره أكد المدير العام لشركة سكر سلح عبد الكريم نصرة، أن الكميات التي تم تسويقها إلى الشركة لمصلحة مؤسسة أعلاف حماة للموسم الزراعي الحالي بلغت ألفي طن منذ بداية عمليات التسويق وحتى الآن.

وقال لـ«الوطن»: إن عمليات التسويق بدأت تزداد وبشكل تدريجي لتصل إلى ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ طناً يومياً وقد تم تحديد سعر الطن به ٢ ألف ليرة ومعظم الكميات المستلمة من الشوند يتم العمل على تغليتها وفرمها بواسطة آلة فرامة تبلغ طاقتها الإنتاجية ٣٥٠ طناً يومياً ليتم بعد ذلك تجفيف المحصول ومن ثم توريده إلى فرع مؤسسة الأعلاف بحماة الذي سيعمل بدوره على بيع المحصول كعادة علفية للثروة الحيوانية.

أكد نصرة أن الشركة اتخذت كل الإجراءات اللازمة لاستلام المحصول من المزارعين بشكل ميسر، إضافة إلى إعداد القوائم ليتم في نهاية عمليات توريد المحصول تحويل قيم الشوند إلى فروع المصرف الزراعي التعاوني لصرفها للمزارعين.

وعن عدم تشغيل العمل لإنتاج السكر قال نصرة: إن قلة الإنتاج في الموسم الحالي كانت سبباً في عدم تشغيل معمل السكر إلا جديوي لثروة حيوانية من تشغيله لأن الضخائر ستكون كبيرة، والحد الأدنى لتشغيل المعمل يحتاج إلى ٢٥٠ ألف طن.

محمد منار حميجو

أعلن عضو اللجنة الدستورية في مجلس الشعب محمد خير العكام أن مشروع قانون مكافحة تهريب الدخان والتبغ فرض غرامة ٣٠ ألف ليرة لكل كيلو مهرب أو جزء منه، مطالباً بضرورة تشديد الغرامات أكثر من ذلك إضافة إلى فرض عقوبة الحبس على المهرب.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال العكام: إن مشروع القانون خلط بين عدة نقاط ولذلك تمت إعادته إلى اللجنة المختصة لإعادة دراسته من جديد، موضحاً أنه من بين النقاط أنه لم يفرق بين المهرب والبائع وفرض غرامة موحدة لكلا الفئتين.

وأضاف العكام: إن العقوبة تخفف على من يبيع التبغ فأحياناً البائع لا يعلم أنه مهرب أو أنه يبيع بكميات بسيطة مثل بائعي السجائات، مشدداً على أن تكون العقوبة مشددة على المهرب.

وأوضح العكام أن المشروع لم يميز بين الدخان الوطني والأجنبي والغاية من التعديل كانت حماية التبغ الوطني من التهريب ولذلك رأى المجلس أن يحذف العبارة المتعلقة بالتبغ الأجنبي وتعديلها بفرض الغرامة على التهريب سواء أكان التبغ وطنياً أم أجنبياً، مضيفاً: إن النص لم يميز بين التبغ الوطني والأجنبي.

وأضاف العكام: أنه لا بد من وضع غرامة على تهريب التبغ الوطني إلى خارج سورية، مشيراً إلى أن المجلس رأى التفرقة بين غرامة الكيلو والأجزاء منه فلا يجوز أن تكون الغرامة واحدة فلا بد أن التقدير بحسب الكمية المهربة، مضيفاً: تم الطلب من اللجنة المختصة أن تحدد غرامات أجزاء الكيلو.

أكد العكام أن مشروع القانون لم يضع عقوبة السجن مؤبداً أن تكون هناك مثل هذه العقوبة لردع التهريب،

ضرورة فرض عقوبة الحبس وتشديد الغرامة على من يهربه

العكام لـ«الوطن»: مشروع القانون فرض ٢٠ ألف ليرة غرامة لكل كيلو دخان مهرب

٢٢

ملفات تهريب الدخان في القضاء قليلة جداً.. بعضها يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي! معظم الدخان في الأسواق مهرب و٩٠ بالمائة تمت تسوية وضعه



البضاعة المضبوطة ضاربة مثلا كل ١٠٠ كيلو من الدخان يضرب بثلاثة أضعاف قيمته. من جهته كشف مصدر مسؤول في الجمارك أن هناك جهات مختصة تتابع موضوع تهريب الدخان ويتم ضبطه بشكل دقيق، مؤكداً أن ٩٠ بالمائة من الدخان المهرب الذي يدخل إلى الأسواق تهريباً تمت تسوية وضعه ودفع أصحابه الرسوم المترتبة عليهم.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد المصدر أن الجمارك تتابع مسألة دخول الدخان إلى البلاد عبر المعابر النظامية لمنع أي دخول لدخان مهرب، مشيراً إلى وقوع بعض الحوادث البسيطة مثل تهريب كرتونة أو اقتنن من الدخان وهذا الأمر بسيط جداً.

اتخاذها للفصل بها بشكل نهائي، ورات الصالح أن سبب قلة الدعاوى المنظورة في القضاء قد يعود إلى أن الجمارك تجري تسويات على الدخان المهرب قبل تحويله إلى القضاء وهذا من حقها باعتبار أن القانون أجاز ذلك.

واعتبرت الصالح أن العقوبة المفروضة في مشروع القانون المعروض أمام مجلس الشعب مشددة جداً وتساهم إلى حد كبير في مكافحة تهريب الدخان إلى داخل البلاد ولأسبياً في ظل الأزمة التي آثرت على الكثير من جوانب الحياة في البلاد.

وفيما يتعلق بالغرامل المفروضة أوضحت الصالح أن المحكمة كانت تقدر الغرامة بثلاثة أضعاف قيمة

لافتاً إلى أن معظم الدخان الموجود في السوق مهرب، وبين العكام أن دخول الدخان الأجنبي إلى البلد يكون ضمن ضوابط محددة يتم بعد تطبيق المستورد الشروط المحددة في القانون لا أن يتم إدخاله تهريباً.

من جهته أعلنت القاضية في المحكمة الجزائية الصالح أن الملفات الخاصة بتهريب الدخان والمعروضة في القضاء قليلة جداً تكاد لا تذكر، موضحاً أن معظم الملفات المنظورة قديمة يعود تاريخها إلى ثمانينيات القرن الماضي.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قالت الصالح إنه تم الفصل في ثلث الدعاوى المنظورة في محكمته وما تبقى منها قيد الفصل، مشيرة إلى أن هناك بعض الإجراءات يتم

شركة عالمية لدراسة إنشاء صالة ركاب جديدة في مطار دمشق الدولي

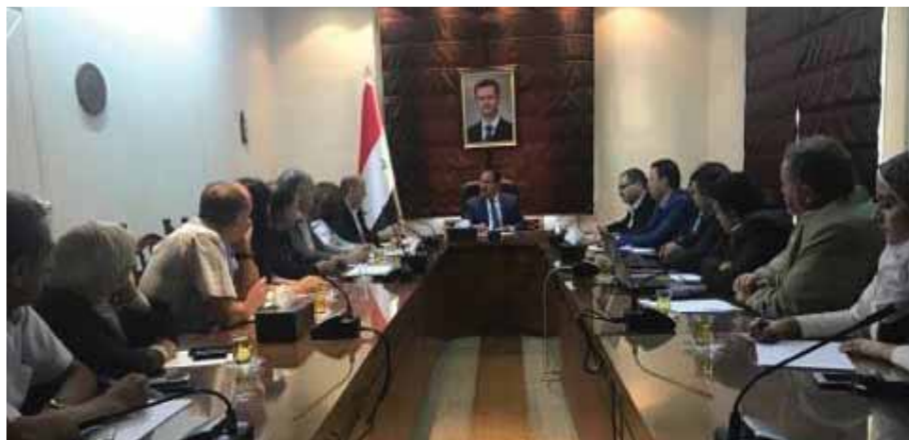
حمود لـ«الوطن»: إعادة تأهيل المطار وفق المعايير والمواصفات الدولية زيادة حركة النقل «الترانزيت» إلى الدول المجاورة.. وزيادة الطلب على النقل الجوي عبر تعديل القوانين

فادي بك الشريف

كشف وزير النقل على حمود أنه انسجاماً مع رؤية الحكومة وخطة وزارة النقل لتطوير قطاع النقل الجوي ووضع رؤية إستراتيجية لتأهيل مطار دمشق الدولي، مؤكداً في رد على سؤال «الوطن» حول الإجراءات المتخذة من الوزارة أنه تم تكليف المؤسسة العامة للطيران المدني بالاستعانة بشركة عالمية متخصصة لدراسة إنشاء صالة ركاب جديدة مع كامل ملحقاتها الخدمية والتشغيلية وإعادة تنظيم وتاهيل منشآت مطار دمشق الدولي بالشكل الذي يتناسب مع أفضل المعايير والمواصفات العالمية لمنظمة الطيران المدني، وتحقيق الاستجابة المطلوبة للضائع والركاب خلال الفترة القادمة.

وأشار حمود إلى أهمية زيادة حركة النقل (الترانزيت) للدول المجاورة والاستفادة من موقع سورية لزيادة الطلب على النقل الجوي من خلال القوانين والأنظمة التي يتم العمل عليها لتحريك النقل الجوي، ما يتطلب حركة إضافية ومتوقعة أن تصل لعدة ملايين من الركاب في العام الواحد.

وأكد حمود أن الوزارة في طور دراسة المشروع واستئجاز التكاليف بعد إنجاز الدراسة الكاملة، كما أن العائدات ستكون كبيرة جداً، مؤكداً بأن الحكومة اتخذت قراراً ليكون هناك دراسة لإنشاء مطارات تغطي كل أنحاء القطر، ولدينا طموح أن يكون في كل محافظة سورية مطار يخدم المواطنين لتسهيل حركة النقل بين المحافظات ومن المحافظات إلى الخارج.



وأضاف حمود: لا مانع لدينا من وجود مطار جديد، وهناك إمكانية لإنشاء مطار جديد ضمن المطار الحالي عبر التوسع بالمطار القائم والاستفادة من الميزات القائمة كما أن المساحات مفتوحة لذلك، حيث إن الصالة والخدمات والمهابط متوفرة، وهناك دراسة لإنجاز كل الأعمال والبنى التحتية لمطار جديد، مضيفاً إن هناك دراسة جدوى اقتصادية من هذا العمل وخاصة عندما تكون الحركة ضخمة، علماً أن هناك إيرادات كبيرة متوقعة تحقيقها جراء إنجاز هذا المشروع.

في سياق متصل ناقش وزير النقل خلال تروسه أمس الاجتماع النوعي لقطاع الطيران بحضور المعنيين

انخفاض مناسيب المياه الجوفية بسبب الاستنزاف الجائر في درعا

درعا - الوطن

نظراً لما يشكله تجاوز الآبار الزراعية للخطوة الزراعية المقررة عليها من استنزاف للمخزون الجوفي والتأثير سلباً في مياه الشرب، تبرز ضرورة وضع حد لتلك التجاوزات بأسرع وقت ممكن، إذ إن البئر الواحدة حالياً تتجاوز في عملية الري المساحة المحددة لها البالغة ٤ هكتارات بعدة أضعاف.

وفي هذا الإطار أوضح مدير الموارد المائية بدرعا لـ«الوطن» عكاش علوه أن مشروع الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم ٢٠١٧/ ٢٠١٨ جرى اقتراحه عبر اللجنة الزراعية الفرعية وحسب المتوافر المائي في السودان ومن الينابيع، أما بالنسبة للآبار المرخصة فحد الواحد منها ٤ هكتارات، و٢٤٥٤ علماً أن إجمالي تلك الآبار على مستوى المحافظة يبلغ ٣٤٥٤ بئراً قرر عليها إرواء ١٢٦٠٠ هكتار، ومن تلك الآبار ٥١٢ بئراً فقط ضمن المناطق الآمنة، واعتمدت اللجنة نسبة ٦٥ بالمائة للزراعات الشتوية وفي مقدمتها القمح و٣٥ بالمائة للصيفية و١٥ بالمائة للتكثيفية. وبين علوه أنه نتيجة الظروف الراهنة لا يمكن في المناطق الواقعة خارج السيطرة متابعة الإلزام بالخطة الإنتاجية الزراعية، على حين تتم متابعة التقيد بالخطة ضمن المناطق الآمنة المتوزعة على مناطق درعا وإزرع والصنمين وتوابعها، حيث تقوم مديرية الموارد المائية عبر لجان الضابطة المائية لديها بجولات ميدانية لتقصي المساحات المزروعة وتنبه أصحاب الآبار للتقيد بالمساحة المخططة البالغة لكل بئر ٤ هكتارات وتوجيه الإنذارات اللازمة لهم في حال تجاوز الخطة تحت طائلة اتخاذ الإجراءات الواردة في قانون التشريع المائي رقم ٢١ لعام ٢٠٠٥. وكشف علوه أن المديرية تعكف حالياً على التنظيم للقيام بحملة في هذا المجال في مختلف المناطق الآمنة ولن تتهاون أبداً في ردع المخالفين.

الجوية وأنظمة الجودة المتبعة، إلى جانب التصور اللازم حول الطاقة العظمى الاستيعابية المحتملة لأحد الركاب ضمن رؤية إستراتيجية بعيدة المدى، والمطارات وخاصة فيما يتعلق بضابطة البناء كي لا تكون عائقاً أمام أي عملية تطور وتوسع مستقبلي محتمل.

ولفت وزير النقل إلى أهمية العمل وفق أعلى طموح محتمل مع مراعاة الجدوى الاقتصادية، انطلاقاً من موقع سورية الجغرافي والذي يؤهلها لأن تكون نقطة وصل وعبور بين كل أنحاء العالم وبالتالي من الطبيعي أن تمتلك كل المقومات وخاصة أن قطاع النقل بكل أنماطه بشكل شريان الحركة الرئيسي لكل القطاعات، مشيراً إلى ضرورة إجراء دراسة معمقة حول واقع المطارات في الدول المجاورة ومدى مواءمة هذه الظروف والاستفادة منها لدينا إضافة إلى إعداد ما يلزم من الكتب والتعاميم ومخاطبة الجهات ذات الصلة للتشدد بعدم السماح بالتعدي على حرم المطارات وخاصة فيما يتعلق بضابطة البناء كي لا تكون عائقاً أمام أي عملية تطور وتوسع مستقبلي محتمل.

واستعرض الوزير في ختام الاجتماع عدداً من الملاحظات التي دونت خلال جولته يوم الجمعة الماضي على مطار دمشق الدولي مشدداً على تلافيفها بأسرع وقت ممكن والاستعداد الكافي قبل باستقبال الوفود المشاركة في معرض دمشق الدولي والاهتمام بموضوع الطاقات المتجددة والاستفادة منها بالشكل المناسب بالاعتماد على الأسطح والمساحات المتوافرة.